مقولة الاغتراب في مخطوطات ١٨٤٤

د. فيصل دراج

« مخطوطات ١٨٤٤ » أو « المخطوطات الفلسفية – الاقتصادية » نص خصب غامض لا متجانس يغري بتأويلات عدة ظاهرياً . والتأويل (وليس الشرح) الظاهري أو الساذج لا يعطي شيئاً جديداً ؛ فهو إما أن يقوم بقراءة إرجاعية للنص فتستحيل « المخطوطات » إلى نص وجودي أو لاهوتي أو كانطي ، وبذلك فهو لا ينطلق من النص بل من أساس أيديولوجي مسبق يخضع النص لمنطقه الخاص ، بحيث يصبح النص ليس نقطة انطلاق في « الشرح » أو التأويل بل مجالا لإسقاط أيديولوجيا جاهزة . أو يقوم بقراءة إنتقائية فلا يرى في النص كلا عضوياً بل حقل استشهادات مبتورة ، وإما أن يقوم بقراءة غائية للنص تحذف إشكاليته وفترته التاريخية . بمعنى آخر فإن كل باحث « أيديولوجي » يقرأ النص من خلال فلسفته الخاصة وموقعه الأيديولوجي ليستخدم النص في فلسفته ومعركته الأيديولوجية ، فـ « روبرت توكر » في كتابه « الفلسفة والأسطورة عند كارل ماركس » يقوم بقراءة « مسيحية » للنص أي لمخطوطات ١٨٤٤ ، وآدم شاف في « الماركسية والفرد » يقدم تأويلا وجودياً – ماركسياً ، و « جان لويس » في « ماركسية ماركس » يعطي « شرحاً » ماركسياً « للمخطوطات » بحيث يجعلها جزءاً عضوياً وشرعياً من النظرية الماركسية .

إن كل التأويلات السابقة تحدد النص من خارجه ؛ مقدمة بذلك قراءة أيديولوجية

(لا علمية) له ؛ مشروطة بحقل الصراع الأيدولوجي القائم .أما من وجهة نظر علمية فهناك فقط قراءتان ممكنتان لمخطوطات ١٨٤٤ أو لأي نص آخر :

آ – قراءة النص من داخله : من مركباته الأساسية ؛ من الخط الأحمر الذي يمسك بالأفكار الأساسية أو الفكرة – الأم المحددة للنص،ففي كل نص تتعايش جملة أفكار ؛ لكن هناك باستمرار فكرة مسيطرة تتحايث وتتداخل وتتخارج في كل جزئيات النص لتمنحه في النهاية فكرة واحدة مسيطرة ، أي تهبه صفته وسمته الفكرية الأساسية .

ب – قراءة نص ما لمفكر ما ليس انطلاقاً من النص ذاته فقط ككيان مستقل ، كبناء خارج عن الزمان ، بل على ضوء النظرية العامة لهذا المفكر . بحيث يبدو النص كجزء متجانس من النظرية العامة لاكوجود هجين فيها .

إذا طبقنا الطريقتين السابقتين على «مخطوطات١٨٤٤» لكارل ماركس نصل إلى مايلي :

آ – إن قراءة « المخطوطات » كوحدة نصية متكاملة تبرز الصفة الأخلاقية – ، الانتربولوجية لـ « مخطوطات » . فنحن إذن أمام كتاب أخلاقي – تبشيري لا تربطه بعلم التاريخ المادي أو المادية التاريخية إلا روابط سياسية (الدفاع عن البروليتاريا) لامعرفية (المادية الديالكتيكية) . فماركس هنا يقف إلى صف الطبقة العاملة لكنه لم يصل بعد إلى النظرية الماركسية ، أي البناء العلمي القادر على توجيه ممارسات الطبقة العاملة السياسية ؛ فهو (أي ماركس) ينطلق من الإنسان ويعود إليه ضمن دائرية أخلاقية تستلهمفيورباخ و كانت .

ب – إن قراءة « المخطوطات » على ضوء « رأس المال » تظهر الصفة الأيدولوجية العامة للمخطوطات ؛ وغربتها عن علمية النظرية الماركسية ؛ أي أن « المخطوطات » تنتمي إلى حقل علمي مغاير لحقل « رأس المال » . فهذا الأخير يقوم في حقل العلم في حين تقوم المخطوطات في حقل الأيدولوجيا . في « رأس المال » نقف أمام مفاهيم (فضل القيمة ، نمط الإنتاج ، علاقات الإنتاج ، ديكتاتورية البروليتاريا ...) . أما في المخطوطات فنحن أمام مقولات (الإنسان ، جوهر الإنسان ، الإنسان الكوني ، الإنسان الشامل ...) .

إن هذه القراءة وهذا الموقف يستلزمان نزع قدسية النص الماركسي ، فالماركسية نظرية حية ولست معتقداً دينياً ، وإن الموقف الديني من الماركسية هو الذي قاد ويقود

الكثيرين لاعتبار « المخطوطات » نصاً ماركسياً ؛ واعتبار أطروحة ماركس « فلسفة الطبيعة بين أبيقور وديمقريط » نصاً علمياً بينما هي على حد قول ألتوسير مجرد « تمارين مدرسية » .

إن أهمية مخطوطات ١٨٤٤ لا تنبع من قيمتها النظرية ، بل من كونها مؤشراً وصوى تسمح بدراسة مسار ماركس الفكري وآلية تطوره فهي لا تأخذ أهميتها ولم تأخذ أهميتها من فضائها النظري بل من موقعها ومجال لصراع أيدولوجي يتضمن صراعاً سياسياً بالضرورة؛ أي صراع طبقي على المستوى الأخير ؛ وهذا ما عرف في حينه باسم « ماركس ضد ماركس » أو « رأس المال أمام المخطوطات » .

حول طباعة مخطوطات ١٨٤٤ : شرع ماركس بدراساته الاقتصادية في باريس عام ١٨٤٣ تحت تأثير إنجلز من ناحية واحتكاكه المستمر بالأوساط العمالية الباريسية من ناحية ثانية ؛ والمنطق الداخلي لأبحاثه الذاتية الذي كان يقوده باستمرار لكشف « جوهر » المجتمع الرأسمالي . كتب ماركس « مخطوطاته » مابين آذار وآب من عام ١٨٤٤ . وتشتمل المخطوطة الأولى على سبع وعشرين صفحة (بخط كارل ماركس) وتعالج مواضيع : « الأجر » و « ربح رأس المال » و « الريع العقاري » . وقد اعتمد ماركس في دراساته على كتابات اقتصاديين فرنسيين وبريطانيين : سميث ، شولتس ؛ بيكور ؛ لودون ، بيريه وساي . والموضوع الأساسي الأخير في المخطوطة الأولى هو : العمل المغترب .

تشكل المخطوطة الأولى مقدمة تمهيدية للكتاب . أما المخطوطة الثانية فقد فقدت ولم يعثر إلا على أربع صفحات منها ؛ وهي على ما يبدو المخطوطة الأساسية في الكتاب أو عموده الفقري وتتضمن عنوان الكتاب (حيث يضع المؤلف عادة عنوان كتابه في بداية الفصل الأساسي) . لذلك فقد عثر على الكتاب بدون عنوان وهذا ما جعل عنوانه يختلف من طبعة إلى أخرى. وبشكل عام تعتبر المخطوطة الأولى مقدمة عامة والمخطوطة الثالثة تكملة الثانية . أي أن جوهر الكتاب يكمن في المخطوطة المفقودة(١) .

تتضمن المخطوطة الثالثة أعمالا تكميلية للمخطوطة الثانية ؛ ومقدمة عامة للكتاب وهدفه بالإضافة إلى نص صغير حول قوة المال في المجتمع الرأسمالي .

وتعرض المقدمة (الموجودة في المخطوطة الثالثة) مخطط عمل ماركس والنقاط التي عالجها أو أراد معالجتها ؛ أي تضع الضوء على عمل ماركس اللامنجز تارة والضائع تارة

أخرى (فماركس لم ينجز كتابة المخطوطات) والذي استهدف من ورائه تقديم « نقد إيجابي للاقتصاد السياسي ، وباستعمال كلمة « إيجابي » أراد ماركس أن يتمايز عن « النقد النقدي » الذي بشر له برونو باور وغيره من اليسار الهيجلي والذي سيكون — حسبما ورد في مقدمة الكتاب — موضوع كتاب جديد يرد فيه ماركس على مدرسة — النقد النقدي — .

أما خاتمة الكتاب فتشتمل على نقد الديالكتيك الهيجلي وفلسفة هيجل بشكل عام . وهذه الخاتمة بقيت بدورها غير منجزة . ولم يقدم ماركس كتابه للطبع بل ولم يفكر بطبعه ، لذلك فإنه وصل إلينا كحزمة مسودات ناقصة .

طبعت « المخطوطات » للمرة الأولى في موسكو عام ١٩٢٧ في المجلد الثالث من أرشيف كارل ماركس وفريدريش انجلز ؛ وحملت آنذاك عنواناً خاطئاً « أعمال تمهيدية للعائلة المقدسة » . ويظهر خطأ العنوان عندما ننظر إلى مقدمة الكتاب والتي تشير إلى أن هدفه الأساسي هو « النقد الإيجابي » للاقتصاد السياسي والنظام السياسي البرجوازي .

أدخلت المخطوطات في عام ١٩٢٩ في المجلد الثالث من أعمال ماركس وانجلز وبقيت تحمل نفس العنوان السابق . أما في عام ١٩٣٢ فقد ظهرت طبعتان للكتاب باللغة الألمانية . أولاهما في موسكو تحت إشراف أدوراتسكي والثانية في لايبزغ تحت إشراف لاندشوت وماير ، وتضمنت الطبعةالثانية أخطاء عديدة وأعطت للكتاب عنواناً جديداً : «الاقتصادالسياسي والفلسفة . حول العلاقة بين الاقتصاد السياسي والدولة والحقوق والأخلاق والحياة المدنية » .

وتعتبر طبعة أدوراتسكي الطبعة العلمية الأولى للمخطوطات حيث نعثر فيها على مقدمة تشرح الكتاب والظروف التي كتب فيها والهدف العام منه ؛ كما حمل عنواناً جديداً : مخطوطات ١٨٤٤ الفلسفية — الاقتصادية . وهو العنوان الذي درج استعماله بعد ذلك .

وظهرت بعد الحرب العالمية الثانية حزمة طبعات للكتاب في موسكو ولايبزغ وبرلين ، أهمها طبعة برلين في ألمانيا الديمقراطية عام ١٩٥٤ تحت اسم مخطوطات ١٨٤٤ وقد حذفت هذه الطبعة القسم المتعلق بنقد فلسفة هيجل والديالكتيك الهيجلي . وهناك باستمرار طبعات جديدة تلازم بالضرورة تقدم البحث الفلسفي والمواد التاريخية في هذا المجال والتي هي موضوع اهتمام مستمر في كثير من البلدان .

الاغتراب وأشكال الاغتراب :

على الرغم من الشكل الناقص والمضطرب للمخطوطات ؛ فقد اعتبر العثور عليها حدثاً

وتاريخاً ؛ فنعتها ماير بـ « الإنجيل الجديد » و هـ . دومان بـ « الماركسية الحقيقية » (٢) . وذهب الأمر ببعض رجال الدين المسيحيين إلى إدخالها في التراث المسيحي الغربي . وليس هذا بالأمر العجيب إذا نظرنا إليه من زاوية الصراع الأيدولوجي الراهن فهذا التأويل يستهدف أمرين :

آ – اعتبار الماركسية امتداداً منطقياً للفلسفة الغربية ؛ فلسفة أخلاقية – إنسانية . وبذلك تنفى كلياً الجدة النظرية للماركسية كما تنفى في الوقت نفسه اللحظة السياسية المرتبطة بها .

ب – قراءة الماركسية كلها على ضوء المخطوطات ؛ أي إرجاع رأس المال إلى كتاب أخلاقي ، أو إقصاؤه من فضاء النظرية الماركسية بحجة أنه يمثل انحرافاً ميكانيكياً أو سقوطاً في الاقتصادية .

وكما قلنا سابقاً فإن شكل المخطوطات ومضمونها يعطي مكاناً مناسباً للقراءات السابقة . فالكتاب يبدأ وينتهي بالإنسان . وماركس الشاب لم يبدأ بقراءة الاقتصاد انطلاقاً من المجتمع والتاريخ بل انطلاقاً من واقع الإنسان المغترب .

أخذت مقولة الاغتراب مكاناً هاماً في جميع أعمال ماركس السابقة على مخطوطات ١٨٤٤ ؛ لكنها في المخطوطات أخذت كل أبعادها الممكنة .

الاغتراب : مصدره وأشكاله في الفرد والمجتمع .

وجد ماركس في دراساته السابقة أن الملكية الخاصة منبع كل « الشر » ؛ فاتجه نحو الاقتصاد السياسي ليضع يده على جذر تمزق الإنسان . فالإنسان المغترب إذن هو الذي أوحى إلى ماركس بالإتجاه نحو الاقتصاد .

بدا الاقتصاد السياسي البرجوازي لماركس كفينومينولوجيا لا ترى إلا سطح الأمور ؛ لا تدرس الواقع الإنساني الحقيقي بل الواقع الإنساني في شكله المغترب ؛ تنطلق مما هو كائن بشكله التجريبي المباشر . فالاقتصاد السياسي البرجوازي ينظر إلى العمل في ذاته ، كوحدة مستقلة عن الإنسان ؛ أي أنه لا يرى دور الإنسان في العمل . وينطلق من الملكية الخاصة ويبقى في إطارها دون أن يشير إلى مصدرها ومعناها وآليتها الاجتماعية . فالملكية الخاصة والحالة هذه معطى مباشر شرعي الوجود أو بشكل أدق فإن وجوده المباشر يتضمن شرعيته .

وبذلك يضع الاقتصاد السياسي البرجوازي الإنسان وعمله بين قوسين في دراسته للملكية الخاصة . في حين أن الإنسان هو مصدر العمل ومصدر الملكية الخاصة. يعتبر الاقتصاد السياسي العمل مصدر الثروة ؛ وهو بذلك لا يرى الثروة إلا في شكلها الموضوعي المستقل عن مصدرها أي الإنسان ؛ أي يدور في ديالكتيك الثروة - الثروة بدل ديالكتيك الثروة - الإنسان .

فالملكية الخاصة - في رأي ماركس - هي تعبير عن الفاعلية الإنسانية المغتربة والتي هي فاعلية جوهرية ونوعية (٣) .

يندد ماركس باسم الإنسان إذن بتشيؤ العلاقات الاجتماعية وضياع الإنسان ككائن مبدع . فالإنسان هو الجذر ونقطة الانطلاق.« أن تكون جذرياً هو أن تأخذ الأمور من جذورها.والجذر للإنسان ، هو الإنسان نفسه »(٤) .

تعني مقولة الاغتراب عند ماركس تشوه الجوهر الإنساني والشروط التي تبعد الانسان عن صورته الإنسانية الأصلية . فالاغتراب يعني الانحراف عن السليم ؛ عن المثال . فالاغتراب « خطأ ؛ عجز لا يجب أن يكون »(٥) .

يرفع ماركس صوته ضد انقسام الإنسان ؛ والفراق بينه وبين جوهره.فالإنسان هو نتاجه وكلاهما وحدة لا تقبل التقسيم . لكن نظام الملكية الخاصة ينتج اغتراباً بين الإنسان وعمله ، بينه وبين المجموعة الإنسانية التي يعيش فيها ، بين الإنسان والطبيعة . فالاغتراب إذن اجتياح تاريخي لإنسانية الإنسان ؛ تاريخي أي مرتبط بشروط مادية وليس ظاهرة سرمدية محايثة للإنسان .

يميز ماركس المخطوطات ثلاث لحظات أساسية في اغتراب العمل :

ا ــ الاغتراب في نتاج العمل :

تنقطع الصلة في نظام الملكية الخاصة بين العامل ونتاجه ، فعمل العامل لا يعود إليه بل يذهب لآخر ؛إلى من يملك وسائل الإنتاج«يضع العامل حياته في الموضوع . وبذلك لم تعد حياته ملكاً له لأنها أصبحت تخص الموضوع » فهناك شرخ بين العامل وإنتاجه ، وإبداعه يتموضع بعيداً ؛ وأفضل ما في الإنسان ينسلخ عنه ليقف بعيداً كجسم غريب وقوة قاهرة . فالعامل لا يتسيد على عمله لكن عمله هو الذي يتسيد عليه « لا يعني اغتراب العامل في نتاجه

أن عمله يصبح موضوعاً فقط ؛ وجوداً خارجياً ؛ لكنه يعني أن عمله يوجد خارجاً عنه ؛ ومستقلا عنه ؛ وغريباً عنه ، يصبح قوة مستقلة إزاءه ؛ أي أن حياته التي وضعها في الموضوع تجابهه ؛ عدائية وغريبة » (٦) .

إن اغتراب العامل لا ينتج فقط من كون عمله يذهب إلى آخر ؛ بل لأن هذا العمل يصبح سلعة أيضاً تخضع لقوانين لا شخصية؛ لقوانين السوق . فالعامل لا يفرض القوانين بل يخضع لها أي يستحيل من ذات إلى موضوع أي إلى سلعة . فالعمل ينتج السلعة وينتج بشكل مواز العامل كسلعة أيضاً .

يعمل الانسان لإرضاء حاجاته الأساسية ، لكنه في دورة العمل في نظام الملكية الخاصة يرضي حاجات الآخرين ، ولا يستطيع إرضاء حاجاته الخاصة ، فما يحكم النظام الرأسمالي ليس القرار الإنساني بل قرار السوق ؛ قرار الربح والخسارة .

ب — الاغتراب في فعل العمل :

يصبح الإنسان في النظام الرأسمالي بلا هوية إنسانية ؛ يفقد شخصيته مستحيلا إلى قوة عمل خاضعة لمعايير السوق . فالإنسان بكل خصائصه يتوارى ليحل محله قوة العمل . لذلك فهو عاجز عن اختيار العمل الذي يجسد فيه إمكانياته . فهو يعمل مايختاره له رب العمل . أضف إلى ذلك أن رب العمل هو الذي يحدد أيضاً وسائل وطرق العمل . فالعامل ضائع كنشاط وكشخصية ؛ نشاطه وعمله لا يخصانه ؛ وشخصيته سلعة بلا قرار « فالفاعلية ليست تعبيراً مباشراً عن الذاتية ، والذاتية لا توجد مباشرة كفاعلية . فالاغتراب في العمل نفي للذاتية والحضور المباشر للإنسان » (٧)

حـ — اغتراب الحياة النوعية :

الانسان بذاته كائن علوي سام ، مركز ذاته والكون ؛ لكن اغترابه ووضعه التاريخي في النظام الرأسمالي يسلبه علويته وسموه ويقذف به إلى درك السلعة فيصبح أداة لاأكثر ؛ تتراجع مرتبته الأنطولوجية فيفقد جوهره أوينتزع منه هذا الجوهر « ينحط العامل إلى مستوى الآلة ؛ الآلة في أكثر أشكالها بؤساً » (٨) . لا يغني العامل نفسه في عمله بل يفتقر ؛ يزداد غيره غنى بينما يزداد هو فقراً . وكما أن الإنسانيضع كل صفاته السامية في الآلة ويبقى مسلوباً عاجزاً فكذلك العامل الذي يعطي كل قوته في العمل

في شكله السلعي ويقف جانباً فقيراً مضطهداً. وكلما زاد حجم إنتاجه، ازداد هو بؤساً وفقراً؛ يصنع الأشياء ولا يملكها، ينتج الخيرات ويموت جوعاً ومرضاً؛ يجمل هذا العالم ويمتص قوته الذاتية فيعيش في عالم كلي القبح.

تتراجع ضمن هذا الإطار كلية الانسان: فينحط جسدياً وفكرياً؛ فهو يأكل أقل ويشرب أقل ويعيش أقل: ولا يأكل إلا بالقدر الذي يسمح له أن يتابع مساره كعامل؛ أي كسلعة. أي يستحيل إلى «فاعلية مجردة وبطن» (٩). فالعامل لا يعيش كانسان بل كعامل أي أداة ضرورية لسير العمل في المعمل، وهو لايأكل كي يبقى على قيد الحياة بل ليستمر الإنتاج على قيد الحياة، أي كي تستمر السلعة. فالسلعة هي الأصل ونقطة الإنطلاق والعامل ملحق لا بد منه؛ وإذا تأزم وضع السلعة تقذف بالعامل إلى الجحيم. فالسلعة سيد مطلق.

إن منطق العالم الرأسمالي يشوه عالم الانسان، وفي خلال البحث اللاهث عن الرغيف تقبع القيم حسيرة منفية؛ أي نصل إلى الإغتراب الاجتماعي. فالانسان ليس أخاً للإنسان؛ لكنه سيد ومستغل ومنافس، يصير «الانسان غريباً عن الانسان»؛ ويتلاشى التواصل الانساني؛ ويضطهد العامل من هو أكثر منه اضطهاداً (منافسه العامل – الآخر). فالإنسان مغترب عن الإنسان – الآخر، وكلاهما مغترب عن الجوهر الانساني. فلا يرى الإنسان إلا كآخر أي نظير للاضطهاد أو المنافسة. نصل هنا إلى تشتت المجتمع وتفتته. فكل فرد ذرة مستقلة لا تربطها بالذرة الأخرى أية علاقة سوية.

يغترب العامل عن الطبيعة. في البدء كانت حقلاً يجسد فيه قدراته من حيث هو كائن نوعي متمايز. أما في عملية العمل في شكلها الرأسمالي فالعامل لا يرى نفسه في عمله ولابصماته على جسد الطبيعة. أي تضيع العمل وكونيته. يعيش الحيوان في مسام الطبيعة دون أن يستطيع أن يغيرها أو يخضعها لإرادته؛ أما الإنسانفيصوغها على مثاله. لكن عندما تتوارى شخصية الإنسان في العمل تفتقر الأمور إلى دلالاتها؛ فلا يرى العامل جهده في الطبيعة إبداعاً بل ضرورة عمياء تمليها الحياة اليومية في أكثر أشكالها ابتذالا؛ أي ينتقل الإنسان من عالم الحرية إلى عالم الضرورة اللاعقلانية.

يرصد ماركس في مقاله الأخلاقي كل «الشرور» التي تحرف الانسان عن جوهره؛ أي عن إنسانيته. لذلك فهو يصل إلى التنديد بقوة النقود مدفوعاً بالمنطق الداخلي لنزعته

الإنسانية التي تكاد أن تصل إلى مصاف الاخلاق المسيحية . فالمال وحش ينطلق في المجتمع « ليخلق تعاسة الإنسان لقدرية غريبة قادرة ووحشية » (١٠) . يستشهد ماركس بشكسبير ليظهر سطوة ملكوت المال وألوهيته المرئية . فالمال يغير الإنسان كيفياً . فالغبي يصبح ذكياً والقبيح جميلا ؛ « قوتي كبيرة بقدر قوة مالي » (١١) . وهكذا يجعل المال العمل الانساني تجريداً مطلقاً : يفقد العمل المتبلور في السلعة كل آثار الإنسان وعمله .

المال هو الاغتراب في شكله المطلق ، يشوه كل ماهو إنساني وطبيعي : إنه في جوهره مغترب ومغرب aliené - aliénant

بعد أن قدم ماركس صورة الاغتراب في أشكاله الرئيسية :

آ – الاستلاب – Dépossession

ج – نزع الأنسية – Déshumanisation

د – محو الشخصية – Dépersonnalisation

يعود ليطرح مشكلة تجاوز الاغتراب وإعادة أنسية الإنسان . فالشر ينطلق من الملكية الخاصة والتي هي مصدر الاغتراب في كل أشكاله « هذه الملكية الخاصة المادية والمحسوسة بشكل مباشر هي التعبير المادي المحسوس للحياة الإنسانية المغتربة » (١٢) . فتحرير الإنسان يشترط إلغاء نظام الملكية الخاصة واستبداله بنظام شيوعي . ولكن ماذا يعني ماركس هنا بنظام شيوعي ؟

إنه لا يعني بذلك شيوعية مبتذلة ؛ أي العودة إلى نمط حياة بدائي ، إلى حياة بسيطة ليست في جوهرها إلا رومانسية مثالية تضع التاريخ والمجتمع بين قوسين وترجع إلى الوراء ، إلى التقشف و« النقاء المفقود » . كما أنه لا يعني بذلك الشيوعية العلمية والتي هي محصلة للتطور المادي للتاريخ المترابط بفعل « الانسان » الواعي (مفهوم ماركس بعد ١٨٤٨) . إن ماركس في مخطوطات ١٨٤٤ يدعو إلى شيوعية أخلاقية المضمون قائمة على النظام العقلاني في الانتاج ؛ تضع العمل ونتاجه في خدمة الانسان كي تسمح له بالإرضاء الكامل لحاجاته المادية والمعنوية ، وإلى مجتمع يعيد وحدة الانسان مع ذاته ومع الآخرين والطبيعة حيث يستعيد الانسان جوهره المفقود ووحدته الضائعة .

الموقف السياسي ومفهوم العالم :

يحدد مفهوم العالم لدى الفرد موقفه النظري والعملي من العالم ؛ ويتحدد مفهوم العالم هذا بدوره بالشرط التاريخي والممارسة الذاتية للفرد ؛ أي أن شكل الوعي يرتبط جدلياً بشكل الشرط التاريخي وبخصوصية الممارسة . لكن الوعي ليس أحادي الجانب ولا وحدة متجانسة العناصر ؛ فضمن إطار الوعي بشكله العام يتعايش الوعي السياسي والفني والديني والأخلاقي . . . . ؛ ويمكن أن تتفاوت أشكال الوعي هذه في نموها ووضوحها تبعاً لشروط حياة الفرد . فالوعي لا يتجانس ولا يعي ذاته دفعة واحدة ، بل يخضع لمسار طويل يعيد صياغةمركباته ليجانسهاأو يحيلهاإلىبنيان متعدد العناصر خاضع لعنصر مسيطر فيه . ونعني بذلك أنه في كل وعي تتعايش وتتصارع مركبات مختلفة ؛ مركبات مادية وأخرى مثالية . ويمكن أن يكون الفرد (الذات) مادياً في وعيه لذاته ومثالياً بذاته . فالذات لا تتحدد بما تقول أو كما ترى ذاتها .

فإذا رجعنا إلى ماركس الشاب نجد أنه مادي في موقفه السياسي ومثالي في مفهومه للعالم أي في موقفه النظري ؛ بحيث نجد عدم تطابق non - Correspondance بين الوعي السياسي والوعي النظري لديه ؛ فالوعي السياسي والحالة هذه سابق ومتقدم على الوعي النظري ؛ وهذا الوعي السياسي لن يجد مقدماته النظرية أو تطابقه مع الوعي النظري إلى فترة لاحقة . أو بشكل آخر فإن الحقل النظري لماركس الشاب يتضمن جملة عناصر لا متجانسة المادية منها تدفع موقفه السياسي والمثالية تكبح موقفه النظري . كما ترتبط العناصر المادية بممارسة ماركس السياسية واهتماماته المباشرة ، أما المثالية فتعود إلى الحقل الفلسفي المسيطر . وكما رأينا فإن ماركس المخطوطات كان ينظر موقفه السياسي انطلاقاً من مقدمات فلسفية جاهزة ألا وهي المقولات الفلسفية لفلسفة هيجل وفيورباخ وموسى هس واليسار الهيجيلي بشكل عام . وهذا الأمر هو الذي أعطى ذلك الطلاق بين السياسي والنظري .

تتميز « مخطوطات ١٨٤٤ » إذن بتقدم الموقف السياسي على الموقف النظري ؛ لكن تقدم الموقف السياسي سيكون حاسماً لأنه سوف يحكم مسار البحث النظري لكارل ماركس ؛ وسيكون هذا الموقف « الماقبل - ماركسي » البداية الحقيقة لظهور الماركسية في شكلها الماركسي في « الأيدلوجيا الألمانية » . (١٤)

نجد في المخطوطات جسماً غريباً من المقولات – المؤلف « الإنسان ؛ جوهر الإنسان ؛ الشيوعية ؛ العمل المغترب ، المال . . . . . » . أما مايتعلق بمشكلية الإنسان بشكل عام فيمكن إرجاعها إلى فيورباخ ،أما الشيوعية وصنمية المال فيمكن إيجادهما في نص لموسى هس سابق على المخطوطات هو « جوهر المال » . فماركس إذن يهاجم المجتمع الرأسمالي والفلسفة البرجوازية بمقولات مثالية ؟ . ليس ذلك بالضبط . فماركس ينطلق ويتمايز ؛ ينطلق من الفلسفة المثالية (اليسار الهيجيلي) لكنه يتمايز عنها ؛ يستعملها للتعبير عن موقفه السياسي الخاص ؛ أي أنه يدخل السياسة في النظرية ؛ يدخل موقفاً شيوعياً في دائرة فلسفية مثالية سيؤدي بالضرورة إلى تفجير تلك الدائرة وخلق دائرة جديدة .

إن تميز ماركس هنا ليس سياسياً فقط بل نظرياً أيضاً ؛ فإذا كان فيورباخ يرى الانسان وجوهره من منظور ساكن لا تاريخي ولا ديالكتيكي فإن ماركس يفعل العكس تماماً مدخلا الديالكتيك في علاقة الانسان بالبيئة والطبيعة . لذلك فالاغتراب ليس ظاهرة سرمدية وميتافيزيقية بل هو تشوه ولد في التاريخ ويتلاشى في التاريخ . وينتج عن ذلك ديالكتيكياً أن الملكية الخاصة أيضاً ظاهرة تاريخية ؛ فهي ليست معطى طبيعياً – عادياً كما يدعي الاقتصاد البرجوازي لكنها ولدت وستموت في التاريخ ؛ إذ أنها ستولد تناقضاً وديناميةً اجتماعية تؤدي إلى زوالها وإقامة الشيوعية . أي أن شيوعية ماركس الشاب على الرغم من ضرورتها الأخلاقية ليست حلماً ذهنياً بل مرتبطة بالوضع التاريخي للملكية الخاصة ؛ معنى ذلك أنها تاريخية البعد ومرتبطة بالحركة الاجتماعية . كل ذلك على الرغم من أن ماركس كان مايزال عاجزاً عن تقديم شرح نظري لها .

لقد أراد ماركس أن ينظر للثورة ضد الرأسمالية في « مخطوطات ١٨٤٤ » ، لكنه وهو في السادسة والعشرين من عمره لم يكن يملك الأدوات النظرية اللازمة ؛ لكنه كان يحدس التاريخ ويرى منحاه العام في صعود البروليتاريا ؛ إن عجزه النظري هو الذي جعله يتمرس وراء مقولة ضبابية غامضة ؛ مقولة الاغتراب . واستعمال مقولة ضبابية لشرح موقف نظري هو التعبير الكامل عن ضبابية ذلك الموقف النظري .

ماركس المخطوطات كان يستعمل مقولة العمل المغترب لأنه لم يكتشف بعد مفهوم فضل القيمة ؛ ويستعمل مقولة المال لأنه لم يكتشف بعد مفهوم تقسيم العمل ؛ والملكية الخاصة بدلا عن مفهوم نمط الإنتاج الرأسمالي. أضف إلى ذلك أن ماركس لم يكن يعرف بعد مفهوم البروليتاريا كطبقة واعية لذاتها وحاملة لعملية الثورة .

باريس – كانون الثاني ١٩٧٧

المراجع :

1 — Recherches Internationales No : 19 P.P : 74 - 79.

2 — Ibidem PP. 80 - 90.
3 — «Manuscrits de 1844 » P. 117 Ed. Sociales .

4 — K. MARX : «Critique de la philosophie du droit de Hegel P. 81. Aubier.

5 — K. MARX : Les Manuscrits de 1844 P. 149.

6 — Ibidém P. 58.

7 — D. Le Kovic : La théorie marxiste de l'aliénation P. 93. Université de Paris.

8 — Manuscrits P. 55.

9 — Ibidem P. 8.

10— R. Garaudy : Humanisme Marxiste Ed : Sociales P. 32.

11— Manuscrits P. 121.

12— Ibidem. P. 88.

13— Ibidem. P. 99.

14— Etienne Balibar : Cinques du Matérialisme Historique Ed : Maspero PP : 19 - 23.